



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**Analysis of the Factors Affecting Rural Poverty in the Villages of Harir
District – Erbil Governorate for the Years 2024–2025**

Afan Haji Salih* ^A, Salwa Bayz Kareem ^A, Samir Ismail Musa ^B

^A College of Management and Economics/Salahaddin University – Erbil

^B Shaqlawa Education Directorate/Qalataswr high School for Girls

Keywords:

Rural poverty, villages of Harir District, poor households, monthly income, employment opportunities.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	14 Jan. 2026
Received in revised form	15 Mar. 2026
Accepted	15 Mar. 2026
Available online	30 Jun. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Afan Haji Salih

College of Management and
Economics/Salahaddin University
– Erbil



Abstract: Rural poverty is considered one of the most prominent socio-economic challenges facing communities, as it directly affects living standards, health, education, and the capacity to participate effectively in economic activities. Rural poverty is characterized by the interconnection of economic and social factors, limited infrastructure, weak basic services, and a scarcity of employment opportunities, which exacerbates the difficulty of improving the conditions of rural households.

This study aims to analyze the main factors influencing poverty in the villages of Harir District. The results indicate that among the (75) households analyzed, (35) were classified as poor, based on a per capita monthly income of (137,000) Iraqi dinars, with any household below this threshold considered poor. The findings further reveal that the key factors associated with the level of poverty in these villages include limited employment opportunities, inadequate education, insufficient social protection for the elderly, and weak empowerment of rural women.

Based on these findings, the study proposes a set of development policies aimed at reducing poverty, including enhancing employment opportunities through agricultural and operational programs, promoting small and medium-sized enterprises, improving education at all levels, providing social protection programs for the elderly, and empowering rural women through training programs and job opportunities designed to improve their socio-economic status. These interventions aim to achieve comprehensive and sustainable development in Harir District and reduce rural poverty rates.

تحليل العوامل المؤثرة في الفقر الريفي في قرى قضاء حرير- محافظة أربيل لعام 2025-2024

سمير اسماعيل موسى	سلوى بايز كريم	عفان حاجي صالح
مديرية تربية شقلاوة	كلية الادارة والاقتصاد	كلية الادارة والاقتصاد
اعدادية قة لاتة سور للبنات	جامعة صلاح الدين- أربيل	جامعة صلاح الدين- أربيل

المستخلص

يعد الفقر الريفي من أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمعات، إذ يؤثر بشكل مباشر على مستوى المعيشة، والصحة، والتعليم، والقدرة على المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي. يتميز الفقر الريفي بتشابك عوامل اقتصادية واجتماعية وبنية تحتية محدودة، فضلاً عن ضعف الخدمات الأساسية وقلة فرص العمل، ما يزيد من صعوبة تحسين ظروف الأسر الريفية. يهدف هذا البحث إلى تحليل أهم العوامل المؤثرة في الفقر في القرى التابعة لقضاء حرير، حيث أظهرت نتائج البحث أن من بين (75) أسرة تم تحليلها، تصنف (35) أسرة على أنها فقيرة، اعتماداً على متوسط الدخل الشهري للفرد البالغ (137,000) دينار عراقي، إذ تعد أي أسرة يقل متوسط دخل الفرد فيها عن هذا المبلغ فقيرة. كما أظهرت النتائج أن أبرز العوامل المرتبطة بمستوى الفقر في القرى تشمل: نقص فرص العمل ومحدودية التعليم وقلة الحماية الاجتماعية لكبار السن، وضعف تمكين المرأة الريفية. بناءً على ذلك، يقترح البحث مجموعة من السياسات التنموية الموجهة للحد من الفقر، ومنها تعزيز فرص العمل عبر برامج تشغيلية وزراعية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين التعليم في مختلف المراحل ودعم كبار السن من خلال برامج حماية اجتماعية، وتمكين المرأة الريفية عبر برامج تدريبية وفرص عمل تهدف إلى تحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي. تهدف هذه التدخلات إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في قضاء حرير وتقليل معدلات الفقر الريفي.

الكلمات المفتاحية: الفقر الريفي، قرى قضاء حرير، الأسر الفقيرة، الدخل الشهري، فرص العمل.

المقدمة

يعد الفقر أحد أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمعات حول العالم، إذ يؤثر على حياة الأفراد من حيث التعليم، والصحة، والعيش الكريم، ويحد من فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعرف الفقر عموماً بأنه الحالة التي يعجز فيها الأفراد أو الأسر عن تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، المسكن، التعليم، والخدمات الصحية، ويعد مقياساً أساسياً لتحديد مستوى الرفاه الاجتماعي في أي مجتمع.

في سياق الفقر الريفي، تتفاقم حدته نتيجة محدودية الموارد والخدمات، وضعف البنية التحتية، وقلة فرص العمل المنتظم، ويعيش سكان القرى غالباً في بيئات جغرافية معزولة تحد من حصولهم على التعليم الجيد والخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمواصلات، مما يجعل الفقر نتيجة مترابطة لعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة. وفي قرى قضاء حرير، تتضح مشكلة الفقر بشكل كبير، حيث تعاني الأسر الريفية من تدني مستويات التعليم، ونقص فرص العمل، وضعف الخدمات الأساسية، ما أدى إلى محدودية دخل الأسر، وارتفاع معدلات الفقر، وصعوبة تحسين مستوى المعيشة. ويأتي هذا في ظل الأزمة المالية الحادة التي عانى منها إقليم كردستان منذ عام 2014، والتي زادت

من تفاقم مشكلات البطالة ونقص الخدمات، مما أثر سلباً على قدرة الأسر الريفية على تحسين أوضاعها الاقتصادية.

مشكلة البحث: تعاني العديد من الأسر في قرى التابعة لقضاء حرير من الفقر الريفي بسبب مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع ذلك، لا توجد دراسات ميدانية تبين العلاقة بين مستوى التعليم ومكان السكن وفرص العمل، والخدمات الأساسية وبين مستويات الفقر في هذه القرى. وتكمن مشكلة البحث في طرح السؤال الآتي:

❖ ما هي العوامل الرئيسية التي تؤثر في الفقر الريفي في قرى قضاء حرير؟

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في النقاط الآتية:

1. تسليط الضوء على الفقر الريفي لفهم طبيعة الفقر في القرى التابعة لقضاء حرير وكيفية تأثير العوامل المختلفة عليه.
2. إجراء دراسات دورية حول العوامل المؤثرة في الفقر بهدف متابعة وتقييم برامج مكافحة الفقر، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، والعمل على تطويرها بما يحقق الأهداف المرجوة من تنفيذها.
3. توفير بيانات ميدانية حديثة بحيث توفر البحث معلومات لعام (2025) يمكن الاعتماد عليها في التخطيط التنموي. كما يمكن أن يكون هذا البحث مرجعاً للدراسات القادمة في مجالات التنمية الريفية ومحاربة الفقر.

فرضية البحث: يمكن صياغة الفرضية على النحو الآتي:

يعد نقص فرص العمل، وعدم دعم الحكومة للمزارعين بشكل كاف وارتفاع أسعار السلع الأساسية من العوامل الأكثر تأثيراً في ارتفاع مستويات الفقر بين الأسر الريفية في قرى قضاء حرير.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل العوامل المؤثرة في الفقر الريفي في هذه القرى، وبيان العلاقة بين مستوى الدخل، التعليم ومكان السكن، ومستوى الفقر، بما يساهم في وضع سياسات تنموية فعالة وذلك للحد من ظاهرة الفقر الريفي وتحسين مستوى المعيشة للأفراد.

أسلوب البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المؤثرة في الفقر الريفي في القرى التابعة لقضاء حرير، وتم عرض البيانات في جداول لإظهار نسب توزيع الأسر وفق مستويات الدخل وظروفها المعيشية. كذلك لتقييم موثوقية الأدوات البحثية، تم استخدام مؤشر ألفا كرونباخ لقياس الثبات الداخلي للاستبيان والتأكد من تناسق الأسئلة في قياس المتغيرات المختلفة. كما تم التأكد من صدق الأداة لضمان أن الأسئلة تقيس ما صممت لقياسه، بما يعزز موثوقية النتائج المستخلصة من البيانات.

مصادر البيانات: بسبب عدم توفر البيانات المطلوبة للبحث من قبل دائرة الإحصاء أو أية جهة رسمية أو غير رسمية أخرى حول الفقر الريفي، فقد اعتمد البحث على المسح الميداني وجمع المعلومات لعينة مكونة من (75) أسرة.

حدود البحث: يشمل مكانياً القرى التابعة لقضاء حرير وزمانياً العام 2024 - 2025.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للفقر

أولاً. مفهوم الفقر والفقر الريفي: يعد الفقر من أبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في حياة الأفراد والمجتمعات، لما له من انعكاسات مباشرة على مستوى المعيشة والرفاه الإنساني. فمن الناحية الاقتصادية، يشير الفقر إلى افتقار الإنسان إلى الدخل المناسب أو الموارد الكافية التي تمكنه من العيش في وضع اجتماعي لائق وفقاً لمستويات المعيشة السائدة في مجتمعه (كريم، 2023: 38).

ووفقاً للبنك الدولي، الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد المطلوب من مستويات المعيشة المتناسبة ضمن متطلبات الحياة (خاير، 2014: 204). وللفقر أشكال متعددة، يعد الفقر الريفي أحد أبرزها، إذ يواجه سكان القرى والمناطق الزراعية على وجه الخصوص ويعرف الفقر الريفي (Rural Poverty) بأنه حالة من الحرمان المستمر يعاني منها الأفراد والمجتمعات التي تعيش في المناطق الريفية، إذ يفتقر السكان إلى الدخل الكافي، وإلى الوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية مثل التعليم، والرعاية الصحية، والمياه النظيفة، والبنية التحتية. وكذلك يرتبط الفقر الريفي غالباً بالاعتماد على الزراعة منخفضة الإنتاجية، وضعف الوصول إلى الأسواق، وغياب شبكات الحماية الاجتماعية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر مقارنة بالمناطق الحضرية. (Weber & Jensen, 2004) كما لا يشكل فقراء الريف مجموعة متجانسة، بل يضم أفراداً من مختلف الأعمار والأجناس والمهارات، ويشمل ذلك (IMF, 2000):

- ❖ صغار ملاك الأراضي الذين يزرعون أراضيهم.
- ❖ المستأجرين المعدمين الذين يزرعون أراضي الآخرين.
- ❖ العمال المعدمين الذين يعتمدون على عمل عرضي أو طويل الأجل في الزراعة أو القطاعات غير الزراعية.

❖ النساء. ففساء الأرياف هن أكثر الفئات تضرراً بسبب الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدني.

ثانياً. خط الفقر: هو الحد الذي يميز بين الفقراء وغير الفقراء من حيث الدخل أو مستوى الاستهلاك. يعتبر الفرد فقيراً إذا كان دخله أو استهلاكه أقل من الحد الأدنى للحاجات الأساسية الضرورية للمعيشة. ويعرف هذا الحد الأدنى للحاجات الأساسية للفرد باسم خط الفقر. ومن ثم، تصنف الأفراد أو الأسر التي يقع إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر على أنها فقيرة، بينما تصنف تلك التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق هذا الحد على أنها غير فقيرة. (خالد وجمال، 2015: 73)

أنواع خطوط الفقر

1. خط الفقر المدقع: ويتمثل بالخط الذي يتوقف عند مستوى حد الأدنى من الدخل بقيمته النقدية وقدرته الشرائية، اللازم لتغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية فقط (أي توفير الحد الأدنى من الأسعار الحرارية الضرورية للفرد أو الأسرة). (Ravallion, 2016: 191-192).
2. خط الفقر المطلق: بأنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأفراد أو الأسر لتأمين الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية. وتشمل الاحتياجات غير الغذائية الأساسية ما يتعلق بالماوى، والملبس، والتعليم، والصحة، والمواصلات. ويتم احتساب خط الفقر المطلق وفقاً للطرق الآتية:
- ❖ طريقة السلة الغذائية: تعتمد هذه الطريقة على تحديد سلة من المواد الغذائية تكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان بأقل تكلفة ممكنة (التميمي والألوسي، 2023: 434). ويتم حساب تكلفة هذه السلة بناءً على أدنى الأسعار، ويتم تحديد محتوياتها بواسطة خبراء يأخذون في الاعتبار العادات الغذائية للمجتمع محل البحث. في هذه الحالة، تمثل تكلفة السلة الغذائية الأساسية خط الفقر المدقع. وعند إضافة تكلفة السلع غير الغذائية الضرورية، وفقاً لنسبة الإنفاق على المواد الغذائية من إجمالي الإنفاق، يتم التوصل إلى خط الفقر المطلق (Arndt et al., 2017: 6).
- ❖ طريقة النمط الغذائي الفعلي: تعتمد هذه الطريقة على حساب متوسط الأسعار الحرارية الإجمالية للفرد ضمن الفئات الدخلية المختلفة. ثم يتم اختيار الفئة الدخلية التي يكون متوسط استهلاكها الأقرب

إلى متوسط احتياجات الفرد من الأسعار الحرارية. باستخدام الاستكمال الخطي، يتم تحديد الإنفاق الإجمالي للفرد وفقاً لهذا المتوسط المذكور فيما يأتي: (فطيمة، 2014: 28).

$$P_a = n C_a$$

n: عدد أفراد الأسرة.

C_a : متوسط إنفاق الفرد الواحد لإشباع حاجاته الضرورية الغذائية وغير الغذائية.

3. خط الفقر النسبي: يعرف بأنه المستوى الذي يقاس بالنسبة لموقع الفرد أو الأسرة داخل المجتمع. المعني، بحيث يحدد غالباً كنسبة معينة من الدخل المتوسط أو الوسيط في ذلك المجتمع. وبهذا، فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر للبلد نفسه (لحليح وجصاص، 2010: 174-175).

4. خط الفقر الاجتهادي: هو مستوى الدخل أو الإنفاق الذي يحدده المجتمع أو الأفراد بناء على تقديراتهم الذاتية لما يعد الحد الأدنى المقبول اجتماعياً لمعيشة لائقة (Arndt et al., 2017).
ثالثاً. **العوامل المؤثرة في الفقر:** يمكن حصر أهم العوامل المؤثرة في الفقر على مستوى الأسرة بالآتي:

1. العوامل الاقتصادية وهي تشمل:

أ. الدخل: يشير الدخل إلى الأموال التي يحصل عليها رب الأسرة من العمل أو مصادر أخرى. ويعد الدخل عاملاً رئيساً في تحديد قدرة الأسرة على تلبية احتياجاتها الأساسية من الطعام والملبس والسكن والتعليم والرعاية الصحية. فكلما ارتفع دخل الأسرة، زادت قدرتها على تحسين مستوى حياتها، بينما انخفاض الدخل يؤدي إلى صعوبات مالية ويزيد احتمالية الوقوع في الفقر.

ب. العمالة الأسرية: ترتبط العمالة الأسرية سلباً بالفقر. حيث إن الأفراد العاملين هم الأشخاص الذين يؤدون عملاً في أحد القطاعات الاقتصادية ويتقاضون أجوراً ورواتب مقابل هذا العمل (إسماعيل وعبدالله، 2019: 7) هناك مؤشرات عدة لتحديد العمالة الأسرية، والاقتصاديون يركزون على معدل المشاركة في قوة العمل، والمعدل الحقيقي للبطالة والتغيرات الوظيفية (World Bank, 2014: 82).

2. العوامل الديموغرافية للأسرة: يمكن تصنيف العوامل الديموغرافية للأسرة إلى ثلاث فئات، على النحو الآتي:

أ. حجم الأسرة وهيكلها: إن العديد من الدراسات التطبيقية تشير إلى أنه من المتوقع أن تكون الأسر الكبيرة الحجم أكثر عرضة للفقر من الأسر الأصغر حجماً، ولا سيما إذا كان الأب فيها هو المعيل الوحيد، وذلك لكثرة حاجاتها، فيما قد يزداد الوضع صعوبة إذا لم يجد رب الأسرة فرصة عمل ذات دخل يتناسب وهذه الاحتياجات الكبيرة (حسيب، 2009: 6).

ب. جنس رب الأسرة: تشكل النساء الغالبية العظمى من فقراء العالم. وتعتبر النساء أكثر عرضة للفقر من الرجال بسبب قبولهن بأجور أقل من أجور الرجال عادة في الوظائف المختلفة. يضاف إلى ذلك انخفاض ما تتقاضاه النساء من أجور مقارنة مع ما يتقاضاه الرجال عن الوظيفة نفسها ولقاء المهام نفسها في بعض الأحيان (Todaro and Smith, 2012: 237).

ج. عمر رب الأسرة: يعد كبر عمر رب الأسرة من العوامل المرتبطة بارتفاع مستويات الفقر لدى بعض الأسر، إذ قد يؤدي التقدم في العمر إلى تراجع القدرة على العمل والإنتاج، ومحدودية فرص الحصول

على دخل ثابت، مما ينعكس سلباً على الوضع المعيشي للأسرة ويزيد من احتمالية تعرضها للفقر (فرج، 2017: 409 و 413).

3. العوامل الاجتماعية: وهي تشمل المؤشرات الصحية والتعليمية والمأوى، فالمستوى الصحي والتعليمي الجيد، فضلاً عن السكن الملائم فجميعها ضرورية تضمن للفرد مستوى معيشياً أفضل، إلا أن البحث يركز على البعد التعليمي فقط لارتباطه بالإطار التطبيقي للبحث: التعليم: أكدت العديد من الدراسات وجود علاقة عكسية بين التعليم والفقر، بسبب ما يؤدي إليه التعليم من زيادة المعارف واكتساب المهارات، ومن ثم ارتفاع الإنتاجية والأجور، ويتحقق الأثر المباشر للتعليم على الفقر، من خلال زيادة المكتسبات ومن ثم الدخل والأجور، أما الأثر غير المباشر فيتمثل فيما يؤدي إليه التعليم من تحسن في الدخل، وإشباع الحاجات الأساسية، وارتفاع مستوى المعيشة، والتي تقضي بالضرورة إلى مكافحة الفقر، كما يساعد التعليم على الحصول على الحاجات الأساسية كالمياه الصالحة، والصرف الصحي، والحصول على الخدمات الصحية، والتأثير على خصوبة المرأة وتنظيم الأسرة، ويرتقي بمستوى معيشة الأفراد (البنا وآخرون، 2020: 5).

المبحث الثاني: الجانب (العملي) الميداني:

الجزء الأول: التحليل الوصفي لنتائج الاستبانة

يشمل مجتمع البحث بعض الأسر المقيمة في القرى التابعة لقضاء حرير، والتي تم اختيارها ضمن عينة عشوائية مكونة من (75) أسرة، وبعد تعبئة استمارات الاستبانة تم تغريغ البيانات في الجداول التكرارية باستخدام البرنامج (SPSS26) فكانت النتائج الأولية حسب المؤشرات والخصائص كما يأتي:

أولاً. الخصائص الاقتصادية: تعكس الحالة الاقتصادية للأسرة وتشمل مستوى الدخل، ونوع العمالة الأسرية، ودورها في تلبية احتياجات الأسرة وتحسين مستوى معيشتها.

1. الدخل: تم توزيع عينة البحث وفقاً لمؤشر الدخل، حيث شملت أسراً فقيرة وأخرى غير فقيرة، اعتماداً على مستوى الدخل الشهري للفرد الواحد. (*) كما هو موضح في الجدول رقم (1)

جدول (1): توزيع عينة البحث حسب الدخل الشهري للأسرة (فقيرة / غير فقيرة)

الحالة الأسرية	العدد	النسبة المئوية
فقيرة	35	46.66%
غير فقيرة	40	53.34%
المجموع	75	100%

المصدر: من أعداد الباحثين اعتماداً على استبانة باستخدام برنامج (SPSS26)

يوضح الجدول رقم (1) توزيع عينة البحث وفقاً لمستوى دخل الأسرة، إذ بلغ عدد الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة (35) أسرة بنسبة (46.66%)، في حين بلغ عدد الأسر غير الفقيرة (40) أسرة بنسبة (53.34%). ويلاحظ أن الأسر غير الفقيرة تمثل النسبة الأعلى من العينة، ويرجع ذلك إلى امتلاك معظم هذه الأسر الأراضي الزراعية واستغلالها في الإنتاج الزراعي وتربية

(*) تم استخدام خط الفقر المطلق المحدد لأقليم كردستان العراق من قبل وزارة التخطيط العراقية بالتعاون مع خبراء البنك الدولي لعام 2024 البالغ 137 ألف دينار عراقي كمؤشر الدخل الفردي الشهري. أي إذا أنخفض متوسط الدخل الفردي الشهري العام لأية أسرة عن هذا المبلغ تعد تلك الأسرة فقيرة، والأسر التي يبلغ متوسط دخلها الشهري هذا المبلغ فأكثر تصنف بأنها غير فقيرة.

المواشي، مما يوفر لها مصادر إضافية للدخل ويساعدها على تحسين مستوى معيشتها مقارنة بالأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة التي لا تمتلك هذه الموارد.

2. توزيع عينة البحث حسب طبيعة عمل رب الأسرة

جدول (2): توزيع الأسر الفقيرة وغير الفقيرة حسب طبيعة عمل رب الأسرة

المتغير	طبيعة عمل رب الأسرة					
	موظف حكومي			عمل يومي		
	الحالة الأسرية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	المجموع الكلي
فقيرة	23	30.67%	12	16%	35	46.67%
غير فقيرة	5	6.67%	35	46.67%	40	53.34%
المجموع	28	37.34	47	62.67%	75	100%

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على استمارة الاستبانة باستخدام برنامج (SPSS26) يوضح الجدول رقم (2) أن (30.67%) من الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة يعتمد فيها رب الأسرة على العمل اليومي كمصدر رئيس للدخل، مقابل (6.67%) فقط من الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر غير الفقيرة. ويعزى ذلك إلى طبيعة العمل غير المنتظم وانخفاض الدخل الناتج عنه، مما لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة. أما بالنسبة للوظائف الحكومية، فإن (16%) يعمل فيها رب الأسرة موظفا حكوميا، مقابل (46.67%) من الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر غير الفقيرة.. كما يتضح أن غياب فرص العمل يؤدي إلى انخفاض الدخل، وهو ما يسهم في زيادة مستويات الفقر.

ثانياً. الخصائص الديمغرافية: تشير إلى السمات السكانية لعينة البحث، والتي تساعد في فهم تركيب العينة من حيث حجم الأسرة، وجنس أفرادها، وأعمارهم.

1. توزيع عينة البحث حسب حجم الأسرة:

جدول (3): توزيع الأسر الفقيرة وغير الفقيرة حسب عدد أفرادها

المتغير	عدد أفراد الأسرة					
	أكثر من 6 أفراد			6 أفراد فما دون		
	الحالة الأسرية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	المجموع الكلي
فقيرة	16	21.33%	19	25.33%	35	46.66%
غير فقيرة	26	34.67%	14	18.67%	40	53.34%
المجموع	42	56%	33	44%	75	100%

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على استمارة الاستبانة باستخدام برنامج (SPSS26) من خلال الجدول رقم (3) يتضح أن عدد أفراد الأسرة مرتبط بنسبة الفقر. إذ تبلغ نسبة الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة التي تضم أكثر من (6) أفراد (25.33%) مقارنة بـ (18.67%) من الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر غير الفقيرة. أما الأسر التي عدد أفرادها أقل من أو يساوي (6)، فتبلغ نسبة الفقر فيها (21.33%)، مقارنة بـ (34.67%) من الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر غير الفقيرة. مما يدل على أن كلما زاد عدد أفراد الأسرة، ارتفعت نسبة الفقر بين الأسر.

2. توزيع عينة البحث حسب جنس رب الأسرة:

جدول (4): توزيع الأسر الفقيرة وغير الفقيرة حسب جنس رب الأسرة

المتغير	جنس رب الأسرة					
	أنثى			ذكر		
	الحالة	الأسرية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
فقيرة			31	41.33%	4	5.33%
غير فقيرة			38	50.67%	2	2.67%
المجموع			69	92%	6	8%

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على إستمارة الاستبانة باستخدام برنامج (SPSS26)
 من خلال الجدول رقم (4) تتبين نتائج البحث أن (41.33%) من الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة يرأسها ذكر مقابل (50.67%) من الأسر غير فقيرة، وحوالي (5.33%) من أرباب الأسر الفقيرة ترأسها أنثى مقابل (2.67%) من الأسر غير فقيرة، هذا يعني أن النسبة الأكبر من الأسر التي تقع في الفقر يرأسها ذكور، مما يشير إلى أن الفقر لا يقتصر على الأسر التي تعيلها إناث فقط، بل أن الأسر التي يرأسها ذكور معرضة أيضا للفقر. ويعود ذلك لأسباب عدة، منها المرض، الإعاقة، كبر السن، أو عدم توفر فرصة عمل تمكن رب الأسرة من تلبية احتياجات أسرته الأساسية.

3. توزيع عينة البحث حسب عمر رب الأسرة.

جدول (5): توزيع الأسر الفقيرة وغير الفقيرة حسب عمر رب الأسرة

المتغير	عمر رب الأسرة					
	40 سنة فما دون		50-41 سنة		51 سنة فما فوق	
	الحالة	الأسرية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
فقيرة			7	9.33%	6	8%
غير فقيرة			18	24%	6	8%
المجموع			9	33.33%	12	16%

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على إستمارة الاستبانة باستخدام برنامج (SPSS26).
 يوضح الجدول رقم (5) توزيع الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة وغير الفقيرة وفقا لعمر رب الأسرة. من النتائج يمكن ملاحظة أن غالبية الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة تقع في الفئة العمرية (51) سنة فما فوق، حيث يبلغ عددها (22) أسرة بنسبة (29.33%)، بينما تقل نسب الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة في الفئات العمرية الأصغر، إذ يبلغ عدد الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة في الفئة العمرية أقل من أو تساوي (40) سنة (7) أسر بنسبة (9.33%)، وفي الفئة العمرية (50-41) سنة (6) أسر بنسبة (8%). أما بالنسبة للأسر غير الفقيرة، فتوزعها أكثر توازنا بين الفئات العمرية، إذ تشكل الأسر غير الفقيرة في الفئة العمرية أقل من أو تساوي (40) سنة (18) أسرة بنسبة (24%)، وفي الفئة العمرية (50-41) سنة (6) أسر بنسبة (8%)، وفي الفئة العمرية (51) سنة فما فوق (16) أسرة بنسبة (21.33%)

مما يشير إلى أن العمر يعد عاملاً مؤثراً في الوضع الاقتصادي للأسر. ويعزى هذا إلى أنه كلما كبر عمر رب الأسرة فإنه ستزيد مسؤولياته والتزاماته تجاه عائلته، مما يوقع الأسرة في فئة الفقر، وأن فئة كبار السن في قرى قضاء حرير هم الأكثر عرضة للفقر مقارنة مع الفئات العمرية الأخرى، وذلك بسبب عدم قدرة هذه الفئة على الانخراط في سوق العمل، وغياب أنظمة الضمان الاجتماعي، والتقاعد، وتأمينات الشيخوخة التي تحمي هذه الفئة من التعرض للفقر، لذلك يعتبر العمر أحد العوامل المهمة عند إعداد سياسات الرفاه الاجتماعي.

ثالثاً. الخصائص الاجتماعية: تشير إلى السمات الاجتماعية لعينة البحث، وتركز على الجوانب التي تعكس الوضع التعليمي والثقافي لأفراد الأسرة، بما في ذلك المستوى التعليمي لرب الأسرة.

1. توزيع عينة البحث حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة

جدول (6): توزيع الأسر الفقيرة وغير الفقيرة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة

المتغير	مستوى تعليمي لرب الأسرة								الحالة	
	أمي		ابتدائي		اعدادي		معهد أو جامعي فأعلى			
										المجموع الكلي
الأسرية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية		
فقيرة	14	%18.67	12	%16	4	%5.33	5	%6.67	35	%46.66
غير فقيرة	6	%8	14	%18.67	6	%8	14	%18.67	40	%53.34
المجموع	19	%26.67	10	%34.67	26	%13.33	30	%25.34	75	%100

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على استمارة الاستبانة باستخدام برنامج (SPSS26).

من خلال الجدول رقم (6) يتضح أن من خصائص الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة أن رؤساء هذه الأسر غالباً أميون لا يعرفون القراءة والكتابة، وأن العديد منهم لم تتاح لهم الفرصة للحصول على تعليم أفضل، مما ينعكس سلباً على مستوى دخلهم وقدرتهم على الإنفاق. ويرتبط ذلك بمكان سكنهم، إذ تعيش جميع هذه الأسر في القرى، إذ تقل فرص الحصول على تعليم جيد والخدمات الأساسية، مما يؤثر بشكل مباشر على مستوى دخلهم. وجاءت نسب الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة حسب مستوى التعليم كما يأتي: نسبة الأمية في المرتبة الأولى، إذ بلغت (18.67%) من الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة مقابل (8%) من الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر غير الفقيرة. أما مستوى التعليم الابتدائي فشكل (16%) من الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة مقارنة بـ (18.67%) من الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر غير الفقيرة. وبالنسبة للتعليم الإعدادي، فقد بلغت نسبته (5.33%) في الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة مقابل (8%) في الأسر غير الفقيرة. وأخيراً، جاء التعليم على مستوى المعهد أو الجامعة أو أعلى في المرتبة الأخيرة، إذ بلغت نسبته (6.67%) بين الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة مقارنة بـ (18.67%) بين الأسر غير الفقيرة.

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات، وجد أن الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة في أغلبها هي تلك التي يكون دخلها معتمداً على العمل اليومي، ويكون عدد أفرادها أكثر من (6)، ويكون أعمار رب الأسرة لهم فوق الـ (50)، ويكون المستوى التعليمي لأفرادها منخفضاً. في حين وجد أن الأسر غير الفقيرة في أغلبها هي تلك التي يكون دخلها معتمداً على الوظيفة الحكومية، ويكون عدد أفرادها أقل من (6)، ويكون أعمار رب الأسرة لهم دون (50)، ويكون المستوى التعليمي لأفرادها مرتفعاً.

الجزء الثاني: اختبار معامل الثبات والصدق للبيانات والتحليل الوصفي لمحور البحث:

أ. معامل كرونباخ ألفا: من العناصر الأساسية لصلاحية الاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان التي تم اختبارها من حيث معامل الثبات والذي يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه (ثبات إجابات المبحوثين وعدم استخدام العشوائية في اختيار الإجابة)، أي أنه يعطي النتائج نفسها إذا أعيد تطبيقه على العينة ذاتها. وعلى هذا الأساس، يتم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alfa) وبأخذ معامل الثبات فيما تتراوح بين (الصفر والواحد الصحيح)، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر أو أقل من (0.60)، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل مساوية للواحد، وعلى العموم يكون هناك ثبات إذا كانت قيمة المعامل أكبر من (0.60).

ب. قياس معامل الصدق: ويقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات أي كلما اقترب من (الواحد الصحيح) دل ذلك على صدق استمارة الاستبيان والعكس صحيح إذا اقترب من الصفر وعموماً إذا كانت قيمته أكبر من (0.80) دل ذلك على صدق وثبات استمارة الاستبيان وإمكانية التعويل والاعتماد على نتائجها. لذلك سيتم قياس صدق وثبات استمارة الاستبيان لكل محاورها وأبعادها وتلخيصها من خلال الجدول رقم (7):

جدول (7): اختبار كرونباخ ألفا لقياس معامل الصدق وثبات الاستبانة

المحور	عدد العبارات	معامل كرونباخ-ألفا	معامل الصدق
العوامل المؤثرة في الفقر الريفي في قرى قضاء حرير	11	0.743	0.862

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على استمارة الاستبانة باستخدام برنامج (SPSS26).

من خلال الجدول رقم (7) يتبين أن معامل الثبات كرونباخ ألفا وصدق الاستبانة لكل عبارات محور الاستبانة لأداة القياس تتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق لأنها أكبر من 60% (بالنسبة إلى معامل كرونباخ ألفا) وأكبر من 80% (بالنسبة إلى معامل الصدق) وبالتالي يعني هنالك إتساق داخلي لإجابات عبارات محور وأبعاد الاستبانة وجميع عبارات الاستبانة بشكل عام.

- تحليل العوامل المؤثرة في الفقر الريفي في قرى قضاء حرير: تضمن هذا المحور (11) سؤالاً ولخصت نتائجها من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن أكبر متوسط كان من حصة العبارة نقص فرص العمل في القرية بنسبة (89.6%) ثم لعدم دعم الحكومة للمزارعين بشكل كافٍ بنسبة (89%)، ثم لارتفاع أسعار السلع الأساسية بنسبة (86.4%)، ثم لمواجهة مشاكل في تسويق المنتجات الزراعية بنسبة (83.4%)، ثم لتدهور البيئة (نقص المياه أو تدهور التربة) بنسبة (80%)، ثم لنقص الخدمات

الأساسية (الصحة، التعليم، النقل) بنسبة (78.2%)، ثم لجودة المنتجات الزراعية السيئة بنسبة (73.4%)، ثم لانخفاض أسعار المنتجات الزراعية بنسبة (72.6%)، ثم زيادة الثقافة، وخاصة الثقافة الدينية بنسبة (74.06%)، ثم لتوفير الانفاق الصحي بنسبة (72.08%)، ثم لقلة الدخل الشهري بنسبة (68.2%)، ثم لاعتماد على مصدر دخل واحد فقط بنسبة (65.8%)، في حين كان السؤال الاعتماد على الزراعة كمصدر دخل رئيس في المرتبة الأخيرة بنسبة (52%). نلاحظ أن المعدل العام للعوامل المؤثرة في الفقر الريفي في قرى قضاء حرير بلغ 76.2%، بمتوسط عام قدره 3.81. هذا المتوسط يقع ضمن المدى (3.4-4.19)، وهو ما يدل على اتفاق العينة المبحوثة بشكل عام مع العوامل المذكورة كمؤثرات في الفقر.

جدول (8): العوامل المؤثرة في الفقر الريفي في قرى قضاء حرير

العبارة	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق %	الأهمية النسبية
قلة الدخل الشهري	العدد	3	22	7	27	16	68.2	اتفق
	%	4.00	29.33	9.33	36.00	21.33		
الاعتماد على مصدر دخل واحد فقط	العدد	2	27	8	23	15	65.8	محايد
	%	2.67	36.00	10.67	30.67	20.00		
الاعتماد على الزراعة كمصدر دخل رئيسي	العدد	9	40	5	14	7	52.0	لا اتفق
	%	12.00	5.33	6.67	18.67	9.33		
انخفاض أسعار المنتجات الزراعية	العدد	2	16	10	27	20	72.6	اتفق
	%	2.67	21.33	13.33	36.00	26.67		
مواجهة مشاكل في تسويق المنتجات الزراعية	العدد	1	5	8	27	34	83.4	اتفق
	%	1.33	6.67	10.67	36.00	45.33		
جودة المنتجات الزراعية السيئة	العدد	2	13	12	29	19	73.4	اتفق
	%	2.67	17.33	16.00	38.67	25.33		
تدهور البيئة (نقص المياه أو تدهور التربة)	العدد	1	11	6	26	31	80.0	اتفق
	%	1.33	14.67	8.00	34.67	41.33		
عدم دعم الحكومة للمزارعين بشكل كافٍ	العدد	3	2	2	19	49	89.0	اتفق
	%	4.00	2.67	2.67	25.33	65.33		
ارتفاع أسعار السلع الأساسية	العدد	0	3	11	20	41	86.4	اتفق
	%	0	4.00	14.67	26.67	54.67		
نقص فرص العمل في القرية	العدد	1	3	2	22	47	89.6	اتفق
	%	1.33	4.00	2.67	29.33	62.67		
نقص الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، النقل)	العدد	0	15	9	19	32	78.2	اتفق
	%	0	20.00	12.00	25.33	42.67		
المعدل	العدد	0	2	16	41	16	76.2	اتفق
	%	0	2.67	18.67	50.67	28.00		

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على استمارة الاستبانة باستخدام برنامج (SPSS26)

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات: استناداً إلى التحليلات السابقة، تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. توضح النتائج أن الأسر غير الفقيرة تمثل النسبة الأعلى في العينة بسبب امتلاكها الأراضي الزراعية واستغلالها في الإنتاج الزراعي وتربية الماشية، مما يوفر لها مصادر دخل إضافية. في المقابل، يعتمد (30.67%) من الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة على العمل اليومي كمصدر رئيس للدخل، مما يعكس ضعف الاستقرار المالي وارتفاع معدلات الفقر.
 2. تبين من النتائج بأن الفقر يزداد مع زيادة عدد أفراد الأسرة، حيث تكون الأسر التي تضم أكثر من (6) أفراد أكثر عرضة للفقر مقارنة بالأسر الصغيرة.
 3. على الرغم من أن غالبية الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة يرأسها ذكور، إلا أن الفقر لا يقتصر على الأسر التي تعيلها إناث، مما يدل على أن مشاكل الفقر ترتبط بعوامل عدة مثل المرض أو الإعاقة أو ضعف فرص العمل.
 4. تشير النتائج إلى أن كبار السن (51 سنة فما فوق) أكثر عرضة للفقر مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، بسبب ارتفاع المسؤوليات وضعف القدرة على العمل وغياب أنظمة الضمان الاجتماعي والتقاعد.
 5. تبين بأن هناك علاقة واضحة بين التعليم والفقر، حيث يشكل الأمية أو المستويات التعليمية المنخفضة (الابتدائي والإعدادي) النسبة الأكبر بين الأسر التي تدخل ضمن فئة الأسر الفقيرة، بينما تمتلك الأسر غير الفقيرة مستويات تعليمية أعلى، مما يعكس أهمية التعليم في تحسين الدخل وتقليل الفقر.
 6. تشير نتائج اختبار معامل كرونباخ ألفا ومعامل الصدق إلى أن استمارة الاستبيان ذات ثبات وموثوقية جيدة، إذ تجاوزت قيم الثبات والصدق الحدود المقبولة، مما يجعل النتائج قابلة للاعتماد والتحليل.
- ثانياً. المقترحات:** استناداً إلى نتائج البحث والتحليلات التي أجريت حول العوامل المؤثرة في الفقر الريفي في القرى التابعة لقضاء حرير، برزت الحاجة إلى وضع مجموعة من المقترحات العملية التي تهدف إلى التخفيف من آثار الفقر وتحسين مستوى المعيشة للسكان.

1. تعزيز فرص العمل في القرى، تطوير برامج تشغيلية زراعية، وتشجيع المشاريع الصغيرة لدعم دخل الأسر الريفية وتقليل اعتمادها على العمل اليومي غير المستقر.
2. توفير فرص تعليمية أفضل في المناطق الريفية، بما يشمل برامج محو الأمية ودعم التعليم الابتدائي والإعدادي والجامعي.
3. وضع برامج حماية اجتماعية لكبار السن، تشمل معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي، لضمان تقليل تعرضهم للفقر.
4. دعم صغار ملاك الأراضي والمستأجرين المعدمين عبر توفير البذور، الأسمدة، والتدريب الزراعي، وزيادة فرص الاستفادة من الإنتاج الزراعي وتحسين دخلهم.
5. يمكن استخدام الاستبيان في الدراسات المستقبلية مع نفس العينة أو عينات مماثلة، مع الحفاظ على صياغة الأسئلة كما هي لضمان استمرارية الثبات والصدق.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. البحوث والدوريات:

1. إسماعيل، احمد محمد، وعبدالله، كوفان طه (2019). تقدير معدلات الإعاقة العمرية والاقتصادية في قضاء زاخو لعام 2017، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد 37.

2. البناء، إسلام محمد، ومحمد، ممدوح عبد المولى، والخنيزى، يارا إبراهيم يوسف (2020). أثر التعليم على مكافحة الفقر في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 8، العدد 2.
 3. التميمي، غادة اسماعيل محمود والألوسي، سامر محمد فخري (2023). قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على معدل الفقر في العراق باستخدام مؤشر سرعة التكيف للمدة (1998-2020)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 62.
 4. حسيبا، قيس محمود جميل (2009). ملامح ومحددات الفقر في الأراضي الفلسطينية لعام 2009، ورقة بحثية.
 5. خالد، بن جلول وجمال، سالمي (2015). محددات الفقر في الجزائر- باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (1980-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد (1).
 6. خاير، محمود حميد خليل (2014). المثلث الاقتصادي (الفقر، البطالة، الفساد) والربيع العربي دراسة تحليلية في الواقع الاقتصادي لبلدان الربيع العربي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 31.
 7. فرج، خولة غريب (2017). الفقر أسبابه وآثاره (حي طارق انموذجا)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل، العدد (36).
 8. لحيلج، الطيب، وجصاص، محمد (2010). الفقر التعريف والمحاولات القياس، مجلة ابحاث اقتصاديو وادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد (7).
- ب. الرسائل والأطاريح:**
1. فطيمة، حاجي (2014). اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية في الجزائر للفترة (2005-2014)، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر.
 2. كريم، سلوى بايز (2023). محددات الفقر في بلدان نامية مختارة مع إشارة خاصة إلى إقليم كردستان -العراق، اطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين - أربيل.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

A. Researches & Periodicals:

1. Weber, B. & Jensen, L. (2004). Poverty and Place: A Critical Review of Rural Poverty Literature. Rural Poverty Research Center Working Paper. From: 961b729a7c0922b6c62d22e9dd8dcadb50776649
2. Ravallion, M. (2016). The Economics of Poverty: History, Measurement, and Policy. Oxford University Press. From: <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780190212766.001.0001>

B. Books:

1. Arndt, C., Mahrt, K. & Tarp, F. (2017). Absolute Poverty Lines. In: C. Arndt & F. Tarp, eds. Measuring Poverty and Wellbeing in Developing Countries. Oxford: Oxford University Press.
2. TODARO, MICHAEL P., & STEPHEN C. SMITH (2012). "Economic Development

11th ed." Pearson, Addison Wesley: New York-USA University.

C. Reports:

1. World Bank Group (2014). Introduction to Poverty analysis, Washington DC. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/775871468331250546/pdf/902880>
2. IMF (2000). Rural Poverty in Developing Countries: Implications for Public Policy. Finance & Development, December 2000, International Monetary Fund. Available at: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2000/12/khan.htm>.